

وسط نزق لأزمة الديون

بوادر معركة قضائية بين المفوضية الأوروبية ودول الاتحاد الأوروبي حول الأجور



هجوم على خطوات إنقاذ منطقة اليورو

برلين - د.ب.أ: أطلق كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي تصريحات غاضبة أمس جهود البنك المثيرة للجدل لدعم منطقة اليورو المتأزمة محذراً من استعانة أوروبا بصندوق النقد الدولي للمساعدة في تمويل الدول التي تعاني من أزمة سيولة نقدية بالمنطقة. وأكد يورجن شتارك على أن أحد أسباب قراره المفاجئ في سبتمبر بالتقاعد من منصبه كان برنامج السندات الحكومي للبنك المركزي الأوروبي للمساعدة في تنشيط الدول الأعضاء التي تواجه أزمة سيولة في منطقة اليورو. وأضاف أنه «من الناحية النظرية، فأبنا لا تؤسس تمويلًا نقدياً لأن الأموال تذهب إلى الحساب العام لصندوق النقد، لكن في الممارسة لا أرى أي دولة أكثر من دول اليورو تريد الحصول على الأموال».

الأزمة شكلت اختباراً قوياً لليورو

يحتفل الاتحاد الأوروبي في أول يناير 2012 بذكرى مرور 10 سنوات على إطلاق العملة الموحدة (يورو) وسط شكوك حول مستقبلها في ظل أزمة الديون التي تعصف حالياً بأوروبا، لاسيما بمنطقة اليورو التي تضم 17 دولة. وقالت المفوضية الأوروبية في بيان احتفالاً بهذه المناسبة: «بينما يوفر اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي أساساً سليماً لتحقيق التقدم الاقتصادي، فإن الأزمة المصرفية وعواقبها شكلت اختباراً قوياً للنظام». وأضافت المفوضية أن «اختلالات تراكمت داخل منطقة اليورو تتعلق بالمال والاقتصاد الكلي على مدى عقد من الزمن ولولا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لادت الأزمة المالية العالمية إلى سلسلة من أزمات مدمرة في أوروبا».

ونشرت صحيفة وول ستريت جورنال خبراً جاء به أن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) قد يلغزم بالإبقاء على أسعار الفائدة قرب الصفر حتى عام 2014.

وذكر التقرير أن المجلس قد يعلن عن هذا القرار في اجتماعه المقبل لوضع السياسة النقدية والمقرر يومي 24 و25 يناير. لكن مع احتمال حدوث تخفيض للتصنيف الائتماني لبعض الدول في منطقة اليورو لتظل المخاوف المتعلقة بالعملة الأوروبية قائمة.

وتراجع اليورو لأقل مستوياته على الإطلاق أمام العملة الاسترالية ليسجل 1,2841 دولار استرالي وينزل بنسبة 1,8٪ خلال الأسبوع. وهبط اليورو أيضاً قرب أدنى مستوياتها منذ 3 أشهر مقابل العملة النيوزيلندية مسجلاً 1,6810 دولار نيوزيلندي. ومقابل الفرنك السويسري الذي يعد ملاذاً آمناً استقر اليورو عند 1,2219 فرنك. وهبط مؤشر الدولار 0,2٪ إلى 79,771 وأمام العملة اليابانية سجل الدولار 78,01 ينا.



دول الاتحاد الأوروبي تواجه مشاكل قضائية بسبب زيادة الرواتب

الماضي عندما أدى إلى زيادة أجور موظفي المفوضية عامي 2009-2010 بنسبة 3,7٪ رغم الإنكماش الاقتصادي الذي تعرضت له أوروبا في ذلك الوقت. من جهة أخرى، ارتفع سعر اليورو مقابل الدولار أمس وسط إقبال على المخاطرة إثر إعلان

واسبانيا خلال العام السابق. وأشار بايلي إلى أن متوسط الزيادة عام 2010 كان 1,1٪ وقد تمت زيادته قليلاً لمرعاة معدل التضخم في الدول التي توجد فيها مكاتب للمفوضية حيث يبلغ في دولة مثل بلجيكا 3٪ وأثار هذا النظام انتقادات واسعة في

بروكسل - د.ب.أ: تتجه المفوضية الأوروبية الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد نحو مواجهة قضائية بشأن الزيادة التي تقترحها المفوضية لأجور العاملين فيها وهي الأزمة التي تتكرر للمرة الثانية خلال عامين.

وقال أوليفر بايلي المتحدث باسم المفوضية الأوروبية أول من أمس إن الدول الأعضاء قررت خلال الأسبوع الجاري تقديم شكوى إلى محكمة العدل الأوروبية ضد قرار المفوضية زيادة أجور العاملين فيها وبعدهم 40 ألف موظف بنسبة 1,7٪ في الوقت نفسه ستتخذ المفوضية قرارها بشأن الرد على دعوى الدول الأعضاء الشهر المقبل.

تقول المفوضية إنها حددت نسبة الزيادة وفقاً لصيغة ثابتة متفق عليها على أن هذه أقل درجة التغيير في القوة الشرائية لأجور الموظفين العموميين في 8 دول أعماك بالاتحاد وهي بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا

روسيا تمنح قبرص قرضاً بـ 2,5 مليار يورو

بهذا القرض لا تكون قبرص المثقلة بالديون في حاجة إلى طلب مساعدة من مظلة إنقاذ اليورو، ومن المنتظر أن تتسلم قبرص القرض على ثلاث دفعات على أن تسدده على مدى خمسة أعوام بفائدة سنوية بنسبة 4,4٪.

وسمكت القرض قبرص من الوفاء بالتزاماتها المالية كما سيخصص جزء منه لإعادة بناء أهم مفاصلها الذي دمر في انفجار ضخم وقع في قاعدة بحرية جنوب الجزيرة القبرصية في يوليو الماضي.

ماليزيا مستعدة لمواجهة أي أزمة في 2012

قبل المستثمرين المحليين والأجانب». وأضاف محاضر «من بين هذه الإجراءات حماية اقتصاد البلاد والاستثمارات الأجنبية والمحلية لأن الانهيار الاقتصادي العالمي في عامي 2008 و2009 كان له تأثير كبير حيث أفسد جهود بناء اقتصاد الدولة.

وأوضح أن معظم المستثمرين المحليين يستثمرون في العديد من المجالات الكهربائية والإلكترونية، فضلاً عن مجالات الصناعة والحديد والصلب والبترول والبتروكيماويات.

ساحل نيجيريا يتأهب لمواجهة أكبر تسرب نفطي في 13 عاماً

الحين». وفي عام 1998 تسرب نحو 40 ألف برميل من النفط بسبب كسر في خط أنابيب لنقل النفط التابع لموبيل قبالة ساحل نيجيريا. وأضاف إيدابور «لدينا في حدود 20 ألف برميل تسربت في البيئية، ومن الواضح أنها تتحرك صوب ساحلنا».

وأضاف بقوله أن 210 أطنان من المشتات في الطريق لمواجهة التسرب وأنه تم نشر عوازل لمحاصرة النفط ومنعه من الوصول إلى الساحل. وقال «نحن أكثر استعداداً مما كنا عليه في عام 1998». واستدرك بقوله أن الصيادين المحليين الذين يعيشون على امتداد الساحل تم نصحتهم بالابتعاد، ويشكل حقل بونجا نحو 10٪ من إنتاج نيجيريا عضو منظمة أوبك و أكبر بلد مصدر للنفط الخام في قارة أفريقيا بحسب بيانات لـ «رويترز».

توجه خليجي لإنشاء سوق لتجارة الطاقة مع دول أوروبية

في ربط شبكات الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء لمواجهة فقدان القدرة على التوليد في الحالات الطارئة، وتخفيف احتياطي الدوار لكل من الدول الأعضاء، وتحسين اعتمادية نظم الطاقة الكهربائية اقتصادياً في هذه الدول، إضافة إلى توفير أسس تبادل وتجارة الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء، ومتابعة التطور التقني العالمي في مجال الكهرباء، والعمل على استخدام أفضل التقنيات الحديثة». وأضاف «أنه بالرغم من المعوقات التي واجهت المشروع أثناء فترة إنشائه، خاصة المتعلقة بطول هذه الشبكة البالغ نحو 1000 كيلومتر وامتدادها عبر 5 دول وتقطع الحدود الدولية وجزء منها يمتد تحت مياه الخليج العربي، إلا أنه تم التعامل مع هذه المعوقات بفضل من الله ثم بمساعدة الجهات المختصة في كل دولة من دول المجلس».

وأشار م. المحيسن إلى أن هذا المشروع جسد التعاون الحقيقي بين الدول الأعضاء في التغلب على جميع المعوقات التي صادفته، خصوصاً أنه يتقاطع مع خطوط أنابيب زيت، غاز، مياه، طرق رئيسية، خطوط كهرباء، سكة حديدية، وحدود دولية.

موسكو - د.ب.أ: وقعت روسيا أمس اتفاقاً يقضي بمنح قرض بقيمة 2,5 مليار يورو لقبرص الدولة

العضو في مجموعة دول اليورو (17 دولة). وقالت وكالة أنباء «انترفاكس» الروسية إن الاتفاق تم توقيع في العاصمة الروسية موسكو بحضور ممثلين عن وزارتي المالية في البلدين.

من جانبه، قال سيرجي ستورتشاك نائب وزير المالية الروسي إنه من المنتظر أن يتم تحويل الدفعة الأولى من القرض وتبلغ قيمتها 590 مليون يورو إلى قبرص قبل نهاية العام الحالي.

الدول تفاقلاً فيما يتعلق بالرخاء الاقتصادي تلتها فيتنام وغانا. وأجرى الاستطلاع ما بين 500 و2700 شخص في كل بلد أما عن طريق الهاتف أو الإنترنت أو بالمقابلة الشخصية في الفترة من 26 أكتوبر إلى 13 ديسمبر.

من جانب آخر، أعلن مكتب الإحصاء الفرنسي (انسى) أمس أن اقتصاد البلاد حقق خلال الربع الثالث من العام الحالي معدل نمو، جاء أقل بشكل طفيف مما كان متوقعا. ووفقاً لبيانات المكتب فإن الاقتصاد الفرنسي حقق خلال الفترة يوليو - سبتمبر الماضيين نمواً بنسبة 0,3٪ مقارنة بالربع الثاني. كانت التوقعات السابقة تشير إلى أن الاقتصاد الفرنسي سيحقق نمواً بنسبة 0,4٪ خلال الفترة المتكورة مقارنة بالربع الثاني. يشار إلى أن الاقتصاد الفرنسي سجل انكماشاً بنسبة 0,1٪ خلال الربع الثاني من 2011. وعلى أساس سنوي، حقق الاقتصاد الفرنسي في الربع الثالث من 2011 نمواً بنسبة 1,5٪.

وتهدف الخطة إلى خفض ديون اليونان بمقدار 100 مليار يورو بما يسمح لها بتقليص ديونها من 160٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 120٪ بحلول عام 2012.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع، انسحب أحد صناديق التحوط من لجنة دائنات اليونان التي تتفاوض على تبادل الديون مع السلطات الأوروبية بعد أن رفض قبول صافي خسارة يتجاوز نسبة 50٪.

حققت نمواً أقل من التوقعات استطلاع: فرنسا أكثر الدول تشاؤماً بشأن الاقتصاد



المغوض يحيط بالمستقبل الاقتصادي للصناعات الفرنسية

حتى رغم أنها تجنب إجراءات التقشف التي اتخذت في بلدان مثل اليونان وإسبانيا. ومن بين الدول التي شملها الاستطلاع جاءت نيجيريا كأكثر

القارة الأوروبية عامة. وتزداد المخاوف بسبب ارتفاع البطالة وتراجع القوة الشرائية وتراجع نظم الرعاية الاجتماعية الذي كان معروفاً بقوته في فرنسا

باريس - رويترز: أظهر استطلاع للرأي نشرت نتائجه أمس أن فرنسا تتقدم دول العالم كأكثر البلدان تشاؤماً إزاء المستقبل الاقتصادي وسجلت أقل درجة على الإطلاق منذ ما يزيد على 30 عاماً.

وأوضح استطلاع «نهاية العام» الذي أجرته مؤسسة جلوب الدولية وشمل 51 بلداً أن فرنسا تصدرت قائمة الدول الأكثر تشاؤماً فيما يتعلق بالاقتصاد تلتها إيرلندا ثم النمسا.

وأعطيت فرنسا درجة ناقص 79 وهو ما يقل 20 نقطة عما سجلته في العام الماضي كما أن هذه أقل درجة تسجل في الاستطلاع منذ عام 1978. وجاء في نتيجة الاستطلاع «أوروبا تتصدر قائمة الإحباط تلتها أميركا الشمالية... أما بقية مناطق العالم تتقدمها أفريقيا فمازالت متفائلة في الأغلب».

ويزداد تشاؤم الناخبين الفرنسيين في وقت تقرب فيه انتخابات الرئاسة في أبريل ووسط أزمة منطقة اليورو التي تهدد بإحداث فوضى داخل فرنسا وفي

مفاوضات تبادل ديون اليونان تواجه صعوبات ومواقف متصلبة

إيفاجيلوس فينيزيلوس أمام البرلمان أول من أمس إن المفاوضات بشأن الخطة دخلت مرحلة حاسمة «مع وجود خلافات، مع بنوك تتمسك بمواقفها. وأضاف أن المفاوضات بشأن خطة جديدة لمشاركة القطاع الخاص كانت قاسية، مشيراً إلى أنه «يتم التفاوض بشكل يومي وطول الليل والنهار، على خطة مشاركة القطاع الخاص مع وجود صعوبات كبيرة بحيث لا يستطيع الحديث

بشأن القضايا التي لايزال هناك خلاف بشأنها. واستشهد موروراس بمثال «السندات الجديدة أو التوزيعات النقدية التي ستصدرها اليونان أيضاً بشأن موضوعات أخرى مثل إعادة رسملة النظام المصرفي المحلي». وقال موروراس: «يبدو أن هناك نقاباً ثلاثاً لوزير المالية في مثل بند العمل الجماعي ووضع الدائن «المفضل»، وقال وزير المالية

أثينا - د.ب.أ: نقلت تقارير عن نائب وزير المالية اليوناني أمس الجمعة أنه لاتزال هناك مواقف متصلبة وصعوبات بين اليونان وحاثري صنداها من القطاع الخاص بشأن عدد من القضايا في إطار مفاوضات وضع خطة جديدة لتبادل الديون. وقال يانيس موروراس أحد النواب الثلاثة لوزير المالية في مقابلة مع صحيفة «إيمبريسيا» إنه يأمل في إمكانية التوصل لتسوية

مصر قد تحتاج إلى 15 مليار دولار من صندوق النقد لتفادي أزمة مالية

المواطنین الأشد احتياجاً. ويتزنج الاقتصاد المصري منذ أن تسببت الانتفاضة في خروج السائحين والمستثمرين ويقول بعض الاقتصاديين إنه إذا لم تحصل مصر على تمويل خارجي قريباً فقد تواجه أزمة عملة وأزمة ميزانية في الربع الأول من 2012.

ويقول اقتصاديون إن المشكلات السياسية والاقتصادية تفاقت منذ أن رفضت مصر قرض صندوق النقد الدولي في يونيو. ولقي عشرات المحتجين حتفهم في اشتباكات مع الجيش واتسع العجز في الميزانية وزادت تكلفة الاقتراض المحلية وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي وانخفض الطلب على الصادرات المصرية مع ضعف الاقتصاد العالمي. وقال اقتصاديون إن إعادة التفاوض بشأن أي تمويل من صندوق النقد وزيادته وإن أي تأخيرات ستؤدي إلى تفاقم الأزمة. ومن المرجح أن تتزايد خسائر الجنيه المصري وهو ما سيرفع التضخم وأسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية وقد يسبب مزيداً من الاضطرابات مع سقوط عدد أكبر من المواطنين في براثن الفقر كما سيؤدي إلى هبوط

على المجلس العسكري أن يقبل قرضاً من الخارج ويوزعها على الشعب المصري ليعيش حياة الشعب المصري سداد هذه الديون. ويرتبط صندوق النقد الدولي في أذهان كثير من المصريين الذين يتابعون الوضع المالي للبلاد بشروط صارمة أضرت جزءاً كبيراً من المجتمع رغم أن اقتصاديين يقولون ويعترف مسؤولون في أدايت خاصة بأن هذه الإجراءات ساعدت الاقتصاد ككل.

واعترف مسؤولون أيضاً فيما بينهم بأن التمويل الأخر لم يتضمن شروطاً كثيرة وهو ما قالته أيضاً مصادر مطلعة على محادثات مع مؤسسات في واشنطن. وقال رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري - الذي عينه الجيش وكان رئيساً للوزراء أيضاً في التسعينيات حين كانت مصر تنفذ برنامجاً لصندوق النقد الدولي - الأسبوع الماضي إن الحكومة لن توافق على قرض من صندوق النقد حتى تصبح صورة الميزانية أكثر وضوحاً. لكنه قال إن الضرورة قد تقتضي ذلك وحذر من أن البلاد تحتاج بعض إجراءات التقشف لتصحيح وضعها المالي مع حماية

القاهرة - رويترز: لا تمتلك مصر خيارات عديدة غير العودة إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها في الحصول على ما يصل إلى 15 مليار دولار لتفادي أزمة مالية شاملة لكن يبدو أن المجلس العسكري الحاكم يحاول تجنب الامتثال لتجنب اللوم على طلب أموال من مؤسسة أجنبية أثناء إدارته لشؤون البلاد.

ويقول اقتصاديون إن برنامج تمويل قيمته 3 مليارات دولار كانت مصر قد تفاوضت بشأنه مع صندوق النقد الدولي ثم رفضته في يونيو قد لا يكون كافياً الآن لإدارة خفض محكوم في قيمة العملة والسيطرة على عجز الميزانية. وما يضيف إلى متاعب الاقتصاد الذي أنهكته أشهر من الاضطرابات والعنف أن مؤسسة «موديز» خفضت التصنيف الائتماني لمصر درجة واحدة هذا الأسبوع وحذر من أن البلاد قد تكون مقبلة على خفض آخر بسبب الضبابية السياسية. وقال سيد هيرش الخبير الاقتصادي لدى كايابال إكوتوميكس «هذا لا يكفي لأنه لن يجرى التفاوض على ثلاثة مليارات دولار في يونيو كالم الوضع مختلفاً جداً».

وقال اللواء مختار الملا للصحافيين هذا الشهر إن الأسهل

16 مليار دولار من الاحتياطات